# حريـــة التعبيـــر

**جابر عصفور:**

أهلا بكم في منتدى الحوار بمكتبة الإسكندرية، وفي احتفالية الندوة رقم مائة في هذا المنتدى. وفي الحقيقة، فإن لهذا المنتدى في ذهني طابعًا خاصًا، فقد نبعت فكرته من المرحوم الـــدكتور عـــادل أبو زهرة ثم اقترحها على الدكتور إسماعيل سراج الدين الذي رحب بها من حيث ترحيبه الدائم بكل نشاط ثقافي خلاق. وأصبح منتدى الحوار نشاطًا ثابتـــًا في مكتبة الإسكندرية يتكرر مرتين في الشهر ويجمع كل أعلام الفكر والثقافة والإبداع في مصر. وفي الواقع، أشعر بالاعتزاز والفخر لأنني سأتولى تقديم رجل أعتز بصداقته وبدوره في مكتبة الإسكندرية التي أصبحت نافذة مصر على العالم ونافـــذة العالم على مصر، ومن هذا المكان الذي تلتقي فيه الحضارات وتتجاوب فيه الثقافات والأهم من ذلك كله يؤسس للحوار بين مختلف الطوائف والتيارات في مصر وخارجها ويشمل بالسلام كل مرتاديـــه من المشاركين في كل فعالياته المستمرة طوال العام، وفي هذا الملتقى، أرحب به وأحتفل معكم ومعـــه بالندوة المائة في منتدى الحوار بعد خمس سنوات على تأسيسه. وكان من حسن الحظ أن يختار محدثنا الدكتور إسماعيل سراج الدين محاضرته بعنوان "حرية التعبير"، ولا أظن أننا في حاجة هذه الأيـــام إلى الحديث عن شيء أهم من حرية التعبير، ربما كانت هناك موضوعات أخرى توازي هذا الموضوع في الأهمية، ولكن رمزية حرية التعبير في كونها البداية الحقيقية لأي إصلاح منشود، والانطلاقة الحقيقيـــة لأي رغبة في تغيير المجتمع وتطويره وتحديثه.

**إسماعيل سراج الدين:**

أشكر الدكتور جابر عصفور وجميع الحاضرين، وأذكر في هذا السياق المرحـــوم الـــدكتور عادل أبو زهرة لإسهاماته العديدة في مكتبة الإسكندرية وفي قضايا التنمية بشكل عـــام. والســـؤال المطروح هو: لماذا نتحدث عن حرية التعبير؟ ربما لأنني أظن أن قضية حرية التعبير أصبحت اليوم جزءًا في خطر من بين أجزاء منظومة حقوق الإنسان، على الرغم من أنني أعتبرها الحق الأساسي الأول في

هذه المنظومة، لأنه بدون حرية التعبير سيصعب وجود الشفافية والمساءلة والمشاركة وكل ما نتخيله من إمكانية تصحيح الخطأ أو رفع الظلم، إن حرية التعبير تعني حق التعبير وحق قول الكلمة حتى إذا كانت صعبة. ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية والتعددية الحزبية وحق الأقلية إذا لم نعط مجالاً فسيحًا لحرية التعبير، ولا يمكن الحديث عن العلم والمعرفة والنهضة العلمية وتصور البحث العلمي والجرأة المطلوبة للبحث العلمي القائم على التساؤل الكامن وراء كل بحث دون أن يكون لدينا حق في التعبير عن الرأي المغاير والمخالف لما اعتاد عليه المجتمع من قبل. واليوم، تتمثل لنا العولمة كحقيقة واقعة لا نعرف مؤداها لكن الكل يشعر بها، بمعنى آخر، توجد العديد من التيارات التي فتحت أبواب العقول للأفكار والآراء والتحركات والتدفقات المالية أشعرتنا بأن الدول في عالمنا المعاصر حدودها تتغير، وأن العالم بالتالي يتغير، بل نجد أن أمريكا غير قادرة على التعامل مع مشاكل دولية جديدة إلا في منظومة من المشاركة عبر الحدود، ويظهر ذلك جليًّا في قضايا مثل الاحتباس الحراري والتنوع الوراثي والبيئة وأسعار البترول والتدفقات المالية وغيرها. لقد أصبح هناك تشابك عالمي أدى إلى استحالة عزل أي دولة لنفسها عن هذه الحركة، وبالتالي، فإن الوجه الآخر لهذه العملة هو الانفتاح على الرأي والرأي الآخر في الفكر العالمي. واليوم، أصبح الإنترنت وسيلة لكل شاب للدخول على الشبكة المعلوماتية العالمية ليكتشف الرأي والرأي الآخر، وأصبحت المدونات وسيلة موازية للإعلام التقليدي، وأصبح المستهلك التقليدي منتجًا للمنتج الفكري، والدليل على ذلك أننا منذ ساعة واحدة انتهينا من مؤتمر عن موسوعة Wikipedia استغرق ثلاثة أيام، وكان مؤلف هذه الموسوعة حاضرًا بين ٦٠٠ إلى ٨٠٠ شاب من مصر والعالم العربي وشتى أنحاء العالم، هذا الشاب اسمه جيمي ويلز، وكان من المستحيل أن تظهر فكرة هذه الموسوعة قبل العصر الذي نعيش فيه، لأن فكرتها قامت في الأساس على اشتراك عشرات الآلاف من الأفراد في تحرير موسوعة إليكترونية، وقد تمكنوا بالفعل من إنتاج أكبر موسوعة إليكترونية في العالم في ظرف خمس سنوات، وهي متاحة مجانًا على شبكة الإنترنت. كل الأطراف تشترك في تصحيح المعلومات الواردة على صفحات هذه الموسوعة، والتخوف السائد من أن يكون من نتيجة هذا العمل شيوع الكثير من الأخطاء غير صحيح، بل بالعكس، إن عشرات الآلاف من الناس التي تشارك في تعديل محتوى هذه الموسوعة تتفق على استبعاد الآراء المتطرفة، ولا شك أن التصحيح المستمر يرفع من مستوى موسوعة Wikipedia ، وقبل ذلك بسنوات، لم يكن أحد يتخيل تحرير موسوعة بهذه الطريقة، لأنه من الطبيعي عند الشروع في تحرير موسوعة هو الاستعانة بالمتخصصين.

إننا بالفعل نعيش واقعًا جديدًا تشرق فيه حرية المشاركة وتبادل الرأي والرأي الآخر نتيجة للثورة التكنولوجية التي ليس لها مثيل في تاريخ الإنسانية، والتي لازلنا لا نرى أبعادها، ولا نعرف إلى

أين ستذهب بنا ولا كيف سيكون نتاجها النهائي. وإذا نظرنا إلى العولمة من هذه الوجهة، بعيدًا عن تدفقات رأس المال والشركات المتعددة الجنسيات، فإننا سنجد أن هناك بالفعل تغيرًا نوعيًّا وكيفيًّا في الاتصالات وفي مفهوم المضمون المطروح، ومن هنا، أصبحت قضية حرية التعبير أساسية، وعلى الرغم من ذلك فهي مهددة في كل الدول، ومهددة أيضًا في صورة ظاهرة أخرى وهي ظاهرة الإرهاب، وبالتالي نجد في كل الدول -حتى تلك التي تتبنى أعرق الأنظمة الديمقراطية في حماية حقوق الإنسان مثل إنجلترا وأمريكا وغيرهما- يتم سن قوانين تهدف إلى الحد من حرية الفرد وتوسيع نطاق مسئولية الدولة. وقد شاركتُ في حوارٍ تم تنظيمه في رحاب مكتبة الإسكندرية مع الممثل القانوني للمؤسسة الأمريكية، وكان يحاول تبرير بعض التصرفات لإدارة الرئيس بوش في أمريكا، وقال إن هناك خلافات حول ما يسمى بالتعذيب والحبس الاحتياطي، وإنه ربما يكون دستوريًّا وربما يكون غير دستوريّ، فقلت له إن هناك مبادئ أساسية تتعلق بالحقوق الإنسانية العامة، ونحن نتشرف بأن التاريخ العربي والإسلامي مازال يحتفظ بالمبدأ الخالد الذي أرساه عمر بن الخطاب للقاضي عندما قال له: "البينة على من ادعى واليمين على من أنكر". والسؤال هو كيف يستوي الحبس الافتراضي مع التصور لبراءة الشخص إلى أن يثبت غير ذلك. كما سألته: كيف تسمحون بالتعذيب وأنتم تعرفون أن الرئيس جورج بوش رفض قانونًا اقترحه الكونجرس لمنع التعذيب على الرغم من أنه في الدستور الأمريكي عبارة تقول: I have the right to remain silent أو أنه لدى المتهم الحق في عدم الإجابة على أي سؤال، وممارسة التعذيب لانتزاع الاعترافات ضد حق السكوت. وفي دولة مثل إنجلترا تصل مدة الحبس الاحتياطي إلى ٢٤ يومًا رسميًّا، وهي أطول مدة للحبس الاحتياطي في العالم، ومع ذلك يطالب البعض فيها بمد هذه الفترة لتصل إلى ٤٢ يومًا، وقد تم رفض هذا المقترح من قِبَل الحكومة البريطانية.

إن قضية حرية التعبير مطروحة في كل دول العالم، فهي ليست قضية مصرية أو محلية أو مقتصرة على الدول النامية، وهنا يبرز التساؤل: هل تعني حماية حقوق الإنسان حماية حق حرية الكلمة وحرية التعبير؟ وهل هي من الحقوق الأساسية التي من شأنها حماية منظومة الحقوق؟ وفي الحقيقة، فإن هذه القضية لابد من وضع حدود لها، وألا تُترك مفتوحة على مصراعيها، لأن هناك تخوفات من نتائج تكنولوجيا المعلومات الجديدة، ونحن نخاف تحديدًا على أولادنا مما يمكن أن يفترسهم عن طريق شبكة الإنترنت سواء ما ينافي الأخلاق والآداب العامة، أو ما يبث الفرقة والكراهية، أو ما يحارب التماسك الاجتماعي تحت راية حرية الكلمة.

وفي مجريات الأحداث العالمية، نرى دولاً تنفصل عن دول أخرى مثل يوغسلافيا التي تفككت إلى مجموعة من الدول، وتشيكوسلوفاكيا التي انقسمت بدورها، بالإضافة إلى ما يحدث في رواندا والصومال والسودان والعراق ولبنان وغيرها، وكل هذا يتم في الواقع تحت راية حرية الكلمة، لكنه يبث الفرقة الاجتماعية ويؤدي إلى صراعات دامية. وفي الكونغو التي لا يتحدث عنها الناس كثيرًا دارت أكثر الحروب دموية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهناك خمسة ملايين من البشر لقوا مصرعهم طبقًا للمعلومات المحققة في تقارير الأمم المتحدة، ويبدأ كل هذا بتحريض فئة على فئة أخرى للمجتمع تحت راية حرية الكلمة، والسؤال هو متى يحق للمجتمع حماية نفسه؟ ومتى يجب على المجتمع إفساح المجال للرأي والرأي الآخر. إن الموازين صعبة لأن الحدود ما بين الدولة والفرد ليست لها ضوابط سهلة، إن كل شيء نعتز به اليوم ونعتبره من الأمور المسلَّمة كان في يوم من الأيام مكروهًا وغير مقبول، ومن ذلك ما نقوله عن المساواة بين الرجل والمرأة، والمساواة في حقوق المواطنة والمطالبة بنهاية الاستعمار والمطالبة بنهاية الرقيق والحد من سلطة الملوك وحق التمثيل الشعبي، وغير ذلك مما يستعصي على الحصر، كل هذه الآراء عندما أعلنت في عصور قديمة تم رفضها وقمعها واعتُبرت خطرًا سيؤدي إلى هدم المجتمع وهدم النظام القائم ولا يجوز قبوله، وقد عانى الأشخاص الذين أعلنوا هذه المبادئ من القمع والطرد والقتل.

ومن هذا المنطلق، تتمثل الحكمة اللازمة في وضع الميزان بين حق المجتمع وحق الفرد بما يتماشى مع احتياجات العصر وإمكانيات التكنولوجيا الجديدة، وفي الوقت نفسه، التأكيد على الاتزان المناسب لإحداث الترابط والتماسك الاجتماعي من ناحية، وحق الفرد في التعبير عن رأيه من ناحية أخرى. ويقول البعض إنه لابد من التعبير عن الرأي بطريقة مقبولة، وهذا منطق غريب، لأن الحديث عن حرية الكلمة المقصود به الكلمة المهينة والمشينة والمستفزة، لأن الكلمة المقبولة لا تحتاج إلى حماية، وعندما نتكلم عن حماية حرية التعبير وحماية حرية الكلمة، فإننا نقصد شخصًا يريد إبداء رأي مستفز لن تقبله الغالبية العظمى. وهناك أسئلة أخرى من الممكن العودة إليها عند الحديث عن حماية الفرد، وهي حماية الأقليات، وهل من الممكن حماية الأقليات عن طريق حماية الفرد أم عن طريق حماية الجماعة؟

ويحتوي الدستور المصري من المادة ٤١ إلى المادة ٥٤ على النصوص المطلوبة لتحقيق حرية التعبير، لكن المهم هو التطبيق. وعلى صعيد آخر، عندما كُتب الدستور الأمريكي، لم تكن فيه حماية واضحة لحقوق الإنسان، وقد ذُكرت هذه الحماية في أول عشرة تعديلات للدستور الأمريكي تمت الموافقة عليها في أول عام بعد إعلان الجمهورية الأمريكية، وحملت هذه التعديلات العشرة اسم

The Bill of Rights أو منظومة الحقوق. وعندما نتحدث عن أمريكا، نجد لدينا أربع تجارب تم فيها تعليق حرية الكلمة والحد من حرية الفرد ومنظومة الحقوق، وتبين هذه الحالات كلها في تصوري أنه كان من الأنسب والأفضل ألا يتم الاعتداء على حقوق الإنسان: التجربة الأولى كانت قضية "آدمز" ثاني رئيس جمهورية أمريكي حيث أعلن أن هناك من الناس من يتكلم عن حرب مع إنجلترا وأن هذا لا يمكن أن يحدث لأن أمريكا لا تستطيع أن تصمد في حرب مع إنجلترا؛ وقد أثبت الزمن أن التخوف الذي أعلنه هؤلاء المعارضون كان صحيحًا و لم يكن خرافيًّا لأنه حدثت بالفعل حرب مع إنجلترا عام ١٨١٢، ودخلت إنجلترا وأحرقت واشنطن عام ١٨١٤، لكن في هذا الوقت، تم إصدار أربعة قوانين ترتب عليها اعتقال هذه المجموعة المعارِضة بتهمة الإساءة إلى الجمهورية الوليدة، وعندما تولى جون آدم جيفرسون رئاسة الجمهورية عام ١٨٠٠ كان أول قرار اتخذه هو العفو عن هؤلاء المعتقلين وإطلاق سراحهم، وعندما فعل هذا لم تتعرض الجمهورية الوليدة للإنهيار، و لم تقُم الحرب التي اعتُقلوا من أجل منعها. الحالة الثانية كانت من أشهر الحالات، وحدثت أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما أمر فرانكلين روزفلت باعتقال مائة ألف مواطن أمريكي من أصل ياباني بعد أن ضربت اليابان بيرل هاربر، ثم أطلق سراحهم في نهاية الحرب دون أن يثبت على أي منهم أنه تآمر أو كان له أي دور في ضرب الميناء الأمريكي، بل بعد هذه الأحداث بستين عامًا تم تقديم الاعتذار لذويهم على اعتقالهم التعسفي. والتجربة الثالثة كانت أيام الحرب الأهلية الأمريكية عندما قام ديفيد لنكولن بتعليق حق Hippies Corpse وهو جزء أساسي في القانون الأنجلو ساكسوني الذي ينص على أنه لا يجوز اعتقال أي شخص إلا بتوجيه تهمه محددة إليه ولابد أن يمثل شخصيًّا أمام القاضي حتى تستمع هيئة المحكمة إلى الاتهام الموجَّه ضده، وفي الحوار الذي دار بينه وبين أعضاء البرلمان قيلت عبارة قيمة مفادها أنه لو كان أحد في مكان الرئيس لفعل ما فعل ولو كان أحد في مكان أعضاء البرلمان لفعل أيضًا ما فعلوا، ورفض البرلمان إعطاء هذه الموافقة للسلطة التنفيذية. أما التجربة الرابعة فهي التي مر بها بوش الابن بعد الحادي عشر من سبتمبر والتي تتعلق بالحديث عن معتقل جوانتانامو وكذلك ما حدث في سجن أبو غريب في العراق، وأظن أن التجربة أثبتت أن أغلب هؤلاء المعتقلين -إن لم يكن كلهم- لا يمثلون خطرًا حقيقيًّا على الولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذا لم يكن إلا فهمًا خاطئًا للقانون.

هذا وإذا نظرنا إلى هذه التجارب، فإننا سنرى أن التخوف الموجود اليوم من حق الكلمة الحرة ينبع في الأساس من أن العالم كله في حالة اهتزاز، ونحن نمر بفترة إعادة هيكلة، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، ولكن في كل المفاهيم الاجتماعية والسياسية والثقافية في العالم. وهل كان يعتقد أحد أن ثورة المحمول من الممكن أن تحدث، وأن يتحدث شمال العالم مع جنوبه وشرقه مع غربه في

اللحظة نفسها؟ إن هذا يُعتبر جزءًا من ظاهرة قامت بتغيير المفاهيم الثقافية والبعد الثقافي، كذلك انفتاح الفضائيات المختلفة من العالم، كل هذه الأشياء تساهم في تغير الصورة، وبالتالي الحاجة إلى ازدياد مساحة التسامح وقبول الآخر والرأي الآخر.

وأرى أن التراث العربي الإسلامي به كم هائل من الأمثلة التي لا تبرز فقط التسامح، ولكن أيضًا قبول التعددية وقبول الرأي والرأي الآخر حتى إذا كان هذا الرأي يصل إلى حد الاستفزاز، حتى أن هناك بعض الأمثلة التي أخجل من ذكرها لمدى استفزازها لكنها حقيقة ومذكورة في تراثنا العربي. وإذا عدنا ألف عام إلى الوراء، فإننا سنجد بدايات الثورة المعرفية الكبرى التي رفع رايتها العرب والمسلمون في فترة القرون الوسطى، لقد اتخذ المسلمون من العقلانية والبحث العلمي منهجًا لهم في هذه الفترة، ونجد مقولة جميلة لابن النفيس يقول فيها: "وربما أوجب استقصاؤنا النظرَ عدولاً عن المشهور والمتعارف، فمن قرع سمعَه خلافُ ما عَهِدَه فلا يبادرنا بالإنكار فذلك طيش، ورُبَّ شنعٍ حقٌ ومألوفٍ محمودٍ كاذبٌ، والحقُّ حقٌ في نفسه لا لقول الناس له". كما نجد أن ابن الهيثم في نهاية القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر الميلادي يضع نظام البحث العلمي الحديث من خلال التجرد من قبول آراء الأقدمين والالتزام بالحجة والبرهان والمنهج البحثي والعلمي. ونفس هذا المجتمع الإسلامي الذي قَبِل كلام ابن الهيثم قَبِل كلام أبي العلاء المعري، وهو من أكبر الشخصيات في الأدب العربي دون منازع، وقد كان رجلاً ضريرًا يعيش في قرية تسمى "معرة النعمان" ما بين حلب ودمشق، وكان له كتابات عديدة بعضها فيه شعور بالإيمان والمسئولية والتدين، وبعضها يهاجم الأديان بطريقة مستفزة، ومع ذلك لم يُقتل ولم يمنعه أحد من كتابة شعره، فقد اختلف معاصروه مع زندقته لكن اعترف الجميع بأنه رجل بارع وشاعر موهوب، وهذه هي المقدرة، أن نقول إننا نختلف مع كلام لكن أقبل المقدرة اللغوية في الشعر. وأقدم لكم نموذجًا لما قال مع الاعتذار:

فلا تحسب مقال الرسْل حقًّا ولكن قول زور سطَّروه
وكان النـاس في عيشٍ رغيدٍ فجاءوا بالمحال فكدروه

أي أنه يتهم الرسل بأنهم سطروا أساطير، وفي موضع آخر يهاجم كل الأديان، فيقول:

عجبت لكسرى وأشياعه لغسل الوجوه ببول البقر
وقول النصارى إلهٌ يضام ويظلم حيًّا ولا ينتصر
وقول اليهود إله يحب رشاش الدماء وريح القطر
وقول آتى من أقاصي البلاد لرمي الجمار ولثم الحجر
فوا عجبي من مقالاتهم أيعمى عن الحق كل البشر

ويخاطب في موضوع ثالث الله تعالى قائلا:

أنهيت عن قتل النفوس تعمدًا وبعثت أنت لقتلها ملكين

وزعمت أن لها معادًا ثانيـــًا ما كان أغناها عن الحالين

يكتب أبو العلاء المعري هذا الكلام للمجتمع وهو لا يتمتع بأي حماية في مجتمع من ألف عام نقول عليه اليوم إنه كان مجتمعًا متخلفًا، فهذا المجتمع الذي لديه قدر من السماحة يختلـــف معـــه في الرأي ويعلن هذا الاختلاف ويهاجمه البعض بالكلمة، هذا المجتمع هو الذي نعتز به حتى اليوم. لقـــد وضع هذا المجتمع قواعد للإسهام في دفع كل حركة المعرفة الإنسانية، وأقام الصرح المعـــرفي الـــذي قامت عليه النهضة الأوروبية فيما بعد، هذه النهضة بُنيت في الأساس على أكتاف العلمـــاء العـــرب والمسلمين.

وما يمكن أن نستشفه من كل هذا هو أن قضية الانفتاح على حرية التعبير والسماحة لا تأتي بالتجزئة، إذ يصعب تخيل أن هذا المجتمع من الممكن أن يسمح لابن الهيثم وابن النفيس بقبول الأفكار الموجودة في هذا العصر دون نقدها أو أن يمنع أبا العلاء المعري من التعبير عن رأيه. وإذا كان أجدادنا منذ ألف عام قد وضعوا أسس العلم والمعرفة الحديثة، ووضعوا أيضًا أصول هذه المفاهيم، فهل معـــنى هذا أنهم لم يكونوا مسلمين! كلا! بل كانوا ملتزمين تمام الالتزام بقوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِـــلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَاْ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ صدق الله العظيم.

أريد أن أنتهي إلى أن المجتمع لن يتقدم، وبالأخص في الوقت الـــذي يكـــون التغـــيير فيـــه مطلوبـــًا، إلا إذا انفتح على الرأي والرأي الآخر. وفي ظل الثورة المعرفية التي نعيش في ظلها، يجـــب ألا نخاف من الانفتاح على العالم، وألا نخاف من الغزو الثقافي وضياع الهويـــة وغـــير ذلـــك، لأن المسلمين الأوائل عندما اصطدموا بالثقافة والفلسفة الإغريقية والهللينستية لم يقولوا علـــى أفلاطـــون وأرسطو إنهم كفرة وملاحدة، بل ترجموا هذه الكتابات، وأخذوا منها ما يناسبهم وتركـــوا مـــا لا يناسبهم، هكذا تعامل المسلمون مع الثقافات الأخرى، وأنا سعيد أن الدكتور مصـــطفى العبـــادي حاضر في هذه الندوة لأنه كان يشرف على ندوة علمية كبيرة أكدت براءة العرب والمسلمين التامـــة من تهمة إحراق مكتبة الإسكندرية، وأن التزمت الديني هو الذي أدى إلى هذا الإحراق.

وأتساءل لماذا نخاف اليوم من المجهول؟ ولماذا لا نعلم أين يذهب بنا هذا العالم؟ إن الحل الوحيد هو أن نحمي أنفسنا من هذا العالم، وسيفرض علينا المستقبل أن نشارك في صناعته بالدخول في الساحة المعرفية لتبادل الرأي والرأي الآخر، وهؤلاء الشباب الذين حضروا مؤتمر Wikipedia خلال الأيام الثلاثة السابقة هم صناع هذا المستقبل، والثورة المعرفية التي جعلت شاباً مثل جيمي ويلز يتعاون مع عشرات الآلاف من الناس في عمل جماعي مع تنظيمهم من خلال الإنترنت فهذه فكرة ثورية ليست لها سابقة. وعندما ابتكر بيل جيتس برنامج الويندوز كان تلميذاً في هارفارد، كذلك ابتكر شابان محرك البحث Search Engine الشهير Google وهما لا يزالان طالبين في الجامعة. إن الشباب هم صناع المستقبل، وكانوا قبل ذلك صناع العلم، وكما نعلم، عندما قام أينشتين بالثورة المعرفية، لم يكن حاصلاً على درجة الدكتوراة ولم يكن يعمل في الجامعة وكان عمره ٢٦ عامًا فقط. إن هؤلاء الشباب هم صناع المستقبل سواء في مصر أو خارجها، لكن وسائلهم مختلفة عن أغلب وسائلنا، ولابد أن نفسح لهم هذا المجال.

وأود أن أنهي حديثي بفكاهة أقرب إلى الحقيقة ذكرها الدكتور بطرس غالي عندما قال: "أنتم تخافون من الأجانب ومما سيقومون به، ما هو أهم شيء بالنسبة للجمهور المصري؟ كرة القدم أهم شيء، فلماذا نستعين فيها بمدربين أجانب؟ إذن، هذا معناه أنه من الممكن الاستعانة بأهل الخبرة في المجالات الأخرى أيضًا." وقد أثبت الشباب في مكتبة الإسكندرية كفاءة كبيرة على المستوى العالمي بناء على رأي المؤسسات العالمية وحكمها على أدائهم، هؤلاء الشباب قادرون على صنع المستقبل، وعلينا أن نثق في تاريخنا وحضارتنا وديننا الذي ينتشر رغم كل ما يقال ضده أو معه، ولابد أن نفكر في الضوابط اللازمة لمنع الفتنة والحرب الأهلية، وأن نفتح أبوابنا على مصراعيها.

**جابر عصفور:**

نشكر الدكتور إسماعيل سراج الدين على محاضرته القيمة، وقد تعودنا في منتدى الحوار ألا يصدر المحاضر أفكارًا نهائية، ولكنه يفكر معنا بصوت مسموع، ولذلك فليس من الضروري أن نتفق أو نختلف مع الدكتور إسماعيل سراج الدين في هذه النقطة أو تلك، ولكن الأهم أن نتحاور، لأن الحوار أحد المقومات الأساسية لحرية التعبير.

**صلاح فضل (أستاذ النقد بكلية الآداب جامعة عين شمس):**

لقد مارسنا حرية التعبير من خلال عدد كبير من الندوات المائة، وسعدنا بأن تشكل مكتبة الإسكندرية أعلى سقف لحرية الفكر والتعبير شهدته مصر حتى الآن، فقد قيل فيها ما لم يقله أحد في

أي منتدىً آخر، وهذه قوة أدبية حقيقية. وفي إحصاء قريب لإحدى المؤسسات العالمية، أعلنت أن الشعب المصري يقف الآن في مقدمة شعوب العالم الحريصة على حرية التعبير، وهذا تطور مذهل حدث في الرأي العام المصري. وفي هذا الإطار، أحسب أن للديمقراطية وجهين: حق وحرية التعبير للأفراد من ناحية يقابله من الناحية الأخرى التزام الدولة بالأخذ بالرأي المعبَّر عنه خاصة إذا كان رأي الأغلبية. وقد بدأت الديمقراطية المصرية تمارس الوجه الثاني بالفعل، وبدأت الدولة تخضع لقوة دفع الرأي العام وتتراجع في الكثير من قراراتها التي لم تعجب الشعب، وهذه ظاهرة إيجابية لابد من النظر إليها بكل اهتمام.

إن الوضع الذي نعيشه في اللحظة الراهنة والمتعلق بالقانون الذي يدبَّر عن البث الفضائي والمسموح لا يمكن للرأي العام المصري أن يوافق عليه مهما كانت حجة القائمين عليه من منع الفتنة الطائفية أو منع الفرقة الداخلية، لأن أمراض الحرية لا تعالَج إلا بالحرية وليس بالمنع ولا القمع على وجه الإطلاق، وليس لأية سلطة ممارسة القهر على هذا الشعب الذي استطاع انتزاع حريته عبر تاريخه. وعلى كل المثقفين –في تقديري– أن يقفوا كدروع لصيانة هذه الحرية كي لا تتراجع على الإطلاق، والنقطة التي أود الإشارة إليها هي أهمية الانتباه ليس إلى الصراع بين الشعب والحكومة، ولكن الصراع مع قوة فاعلة ومؤثرة وخطيرة داخل المجتمع المصري كله، قوة ظلامية تريد جذبنا إلى الوراء، رغبة في إفساد كل ما تحرزه مصر لكي تعيد نماذج لا يمكن إعادة إنتاجها في العصر الحاضر، وحينئذٍ يصبح الحوار، والحوار فقط، وليس الرقابة أو المنع أو الحظر أو التحريم أو أي شكل من أشكال الوصاية، هو الوسيلة الوحيدة لدفع عجلة التقدم والحرية إلى أبعد مدى.

إن النماذج المشرقة التي ذكرها الدكتور إسماعيل سراج الدين في العلم والثقافة والفكر من التاريخ القديم تدلنا على المنهج الذي يمكن أن نتجاوز عصره القديم لكي نتفق مع إيقاع العصر الحديث، ولكي نحقق لمصر حقيقةً ما تستحقه من تقدم. إن منتدى الحوار في مكتبة الإسكندرية سيظل أعلى راية للحرية في مصر، ولن تستطيع أية قوة أن تلغي أو تنتقص من قدره، خاصة وهو يستمد روحه من هذه الشجاعة الفائقة التي يتمتع بها الدكتور إسماعيل سراج الدين.

**محمد السعيد الدقاق (أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية والمستشار القانوني للمكتبة):**

تمتعنا كالعادة بحديث الدكتور إسماعيل سراج الدين، ولا نعجب بأن يتم هذا الحديث في مكتبة الإسكندرية منارة التنوير في مصر، وقد لمس الدكتور إسماعيل سراج الدين بيديه القضية الحقيقية لحرية التعبير المتعلقة بأنه إذا كان التعبير يتم في أسلوب مقبول فلا مشكلة، لكن القضية الحقيقية هو أن يكون التعبير مستفزًّا للآخرين، هنا فقط تثور قضية حرية التعبير. وفي واقع الأمر، هناك تحديات أمام هذه الحرية، أول تحدٍ أننا نفتقر إلى المناخ الذي تتسع فيه الصدور لقبول آراء الآخرين. وقديمًا، كانت هناك حرية التعبير وكان الناس يقبلون آراء الآخرين بمنتهى اتساع الصدر لأن المناخ كان يسمح بذلك. والمناخ لا يأتي بقرار، ولكن عن طريق إحساس الناس بأنهم إن قالوا رأيًا فلا يحاسبون عليه ولا يواجهون استنكارًا له، هذا من ناحية. من ناحية أخرى، لكي أقول رأيًا ويتم قبوله، فلابد أن يكون مستندًا على المعرفة، بمعنى أن هناك آراءً يعبَّر عنها، لكنها مستندة إما إلى معلومة خاطئة، وإما أنها صادرة عن سوء نية، وهذا خطر شديد على حرية الرأي، ولذلك، فإن حرية التعبير وحرية الرأي لابد أن ترتبطا بحرية الوصول إلى المعلومة من مصادرها، لأنه كثيرًا ما يعبَّر عن رأيٍ معين ويقال إنه استعمال لحرية التعبير، ويكون في ذلك جرح للآخرين لأنه يستند على معلومة خاطئة يقولها صاحبها بحسن نية أو بسوء نية، وهذا هو الخطأ الأكبر في حرية التعبير.

**حسن نافعة (أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة وأمين عام منظمة الفكر العربي):**

لقد أُحسن اختيار الموضوع بمناسبة الندوة رقم مائة في منتدى الحوار، ليس فقط لأهمية حرية التعبير، لكن أيضًا من حيث التوقيت، حيث إن هناك قوة بالفعل تريد القضاء على حرية التعبير التي اكتسبها المجتمع المصري والمجتمعات العربية بفضل عوامل كثيرة منها الثورة المعلوماتية. أريد أيضًا أن أؤكد على أمر آخر، ففي كثير من الأحيان نتحدث عن حرية التعبير باعتبارها حقًّا، وأنا لست ضد ذلك ولكنني أتصور أنه لابد أن نبدأ بالحديث عن حرية التعبير باعتبارها ضرورة اجتماعية وفردية ولا أتصور أنه من الممكن إطلاقًا الحفاظ على التنمية أو حتى الحفاظ على الأمن القومي إلا من خلال مجموعة من الحقوق تأتي في مقدمتها حرية التعبير التي تُعتبر أحد الحقوق السياسية. وقد يدعي البعض ضرورة تقييد الحرية للمحافظة على حقوق أخرى، وهذا منهج خاطئ تمامًا، لأنه حتى لو كانت هناك بعض المخاطر، فهناك من يستغل حرية التعبير لبث الفرقة والعنصرية، وإذا خُيِّرت بين إطلاق حق

حرية التعبير إلى أقصى مدى أو الخوف من بعض المخاطر المترتبة عليه، فسأختار إطلاق حرية التعبير، لأن دينامكية حرية التعبير أهم من المخاطر التي قد تترتب عليها. وفي بعض الأحيان قد يُفهم أن الحض على الكراهية ضرر يمكن أن يأتي في سياق العولمة، مع العلم أن النظريات العنصرية والنظريات التي تحض على الكراهية حدثت بدون ثورة إعلامية، وحدثت قبل الثورة المعلوماتية على عكس الديمقراطية وفي مقدمتها حرية التعبير التي تستطيع تصحيح أية مفاهيم خاطئة، لأن تقييد حرية التعبير بدعوى معالجة بعض الأضرار منهج لا يستقيم.

وأتساءل من الذي يريد تهديد حرية التعبير؟ البعض يتصور أنه توجد في المجتمعات المتخلفة أو المجتمعات المستبدة الصغيرة بعض المخاطر التي تضع بعض القيود على حرية التعبير، لكنني أود لو ننظر إلى الموضوع بشكل أوسع، وللأسف الشديد، إن الذين يتحدثون عن الديمقراطية على مستوى النظام العالمي يخشون أكثر مما تخشى الشعوب الصغيرة والمتخلفة من حرية التعبير، ولنأخذ مثلاً موقف الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من قناة الجزيرة، فقد وصل الأمر بها إلى حد ضرب مكتب قناة الجزيرة في أفغانستان وسجن الصحفيين في جوانتانامو وسجن آخرين في إسبانيا. لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعي قبل سقوط الاتحاد السوفيتي الدفاع عن حق التعبير والحقوق الديمقراطية بشكل عام لأنها كانت وسيلة لإظهار الوجه القبيح للاتحاد السوفيتي. وعندما سقط الاتحاد السوفيتي، ظهر الوجه القبيح أيضًا لبعض القوة التي قد تكون ديمقراطية في الداخل، ولكنها تتصرف بشكل غير ديمقراطي على المستوى الخارجي، وبالتالي أتصور أن المخاطر التي قد تواجه حرية التعبير ليست مخاطر قادمة فقط من قوة ظلامية أو متطرفة دينيًّا، لكن هناك أيضًا مصالح عادية على مستوى نظام الدولة تشكل تهديدًا خطيرًا على حرية التعبير، وبالتالي، فإن حرية التعبير هي مفتاح الديمقراطية داخل الدول وعلى مستوى النظام الدولي، وفي تقديري أن غياب نظام دولي ديمقراطي يحمل خطرًا، وبدون أن يتحول النظام الدولي إلى نظام ديمقراطي حقيقي، ستظل حرية التعبير مهددة على المستوى الدولي.

**قدري حفني (أستاذ علم النفس بجامعة عين شمس):**

أريد أن أجيب عن السؤال الذي طرحه الدكتور إسماعيل سراج الدين وهو لماذا كان يحدث منذ ألف عام هجوم على المقدسات دون أن يرتجف أحد؟ في الواقع، لم يكن هذا يرجع إلى أن هناك أناسًا أفضل من غيرهم. لكن هناك قاعدة متفق عليها في علم النفس السياسي وفي علم النفس عمومًا تقضي بأن من يخاف من النقد هو الأقل اقتناعًا بما يؤمن به، لأن النقد يهدد بتدميره، وما يصدق على الأفراد يصدق على النظم، فالنظام المهتز يخاف من الكلمة والفرد المهتز يخاف من الكلمة. كذلك، هناك من تتهدد مصالحه من الثورة المعلوماتية، لذلك فإن هناك ثورة مضادة تلتمس أسبابًا ذكرها

الدكتور إسماعيل سراج الدين. إن تفتت الدول سببه الحجر على الكلمة، أما إطلاق الكلمة فهو ضمان لبقاء الدول وضمان لاستقرار السلطات الحقيقية وضمان للقضاء على الفتن الطائفية.

**محمد فايق (وزير الإعلام الأسبق):**

أضم صوتي إلى صوت الدكتور إسماعيل سراج الدين في اختيار الموضوع خاصةً في هذا التوقيت، إن حرية التعبير أساسية في التقدم، لكنني سأتحدث في نقطة مهمة أشار إليها الدكتور إسماعيل سراج الدين في موضوع العولمة وربطه بحرية الرأي والتعبير. إن الثورة العلمية أثرت على وسائل الاتصال وهو الأمر الذي سيؤثر تأثيرًا كبيرًا على حرية الإعلاميين، وإنه إذا لم يُعلن الخبر في الوقت الصحيح فإنه لن يستطع صنع رأي عام، لأن الرأي يخرج ووراءه خلفية معينة هي التي تتولى تشكيل الرأي العام. فإذا أصبح الصحفي مهتزًّا، فإنه لا يمكن أن يكون قادرًا على التأثير، إن منع الرأي أو الخبر مستحيل والممنوع سيجد طريقه للوصول إلى الناس، أما عملية القمع والقهر لمنع أي خبر، فهي عملية لن تحقق الغرض منها، بل على العكس ستقلل القدرة في التأثير على العالم الخارجي.

**علي الفقي (مدير المكتب الإعلامي في مركز ابن خلدون):**

أنتمي إلى إحدى مجموعات الـ FaceBook، وتم عقابي في أحداث القضاة لمجرد إبداء حرية التعبير في مساندة القضاة. وأود أن أذكِّر الدكتور إسماعيل سراج الدين بأن المؤتمر الذي عقد في المكتبة خلال الأيام الثلاثة الماضية كان يوزع مجانًا نسخة ديسمبر ٢٠٠٧ من موسوعة Wikipedia، وعند فتح الأسطوانة قرأت جملة مطبوعة عليها استفزتني تقول: "حقوق النسخ لمؤسسة ويكيبيديا ومؤسسة كوناتوني"، إذن، هذا العمل الذي تضافر فيه شباب من أكثر من ٢٥٠ دولة يصب في النهاية لمصلحة مؤسستين فقط.

**إسماعيل سراج الدين:**

لابد من توضيح هذه النقطة، إن المادة متاحة على الإنترنت، لكن المؤسستين المذكورتين تحملتا تكلفة صنع القرص المدمج، ومن هنا يأتي سبب ذكر اسميهما عليه.

**علي الفقي (مدير المكتب الإعلامي في مركز ابن خلدون):**

السؤال هو هل حرية التعبير عليها قيود أم أن لها حدودًا؟ وما الفرق بين القيود والحدود؟ وهل يجب أن نؤمن بأن حرية التعبير مطلقة بكل ما تحمله الكلمة من معنى؟ ومع عصر السرعة وعولمة

المعلومات التي تفتح آفاقًا جديدة لحرية التعبير، فإن هناك أيضًا تدفقات قانونية للحد من حرية التعبير، مثل مجموعة من القوانين المقترحة لهذا الغرض منها قانون البث وقانون الإعلان وقانون FaceBook والمدونات وقانون الـSMS وشركات الاتصالات التي تلقت مؤخرًا تعليمات تحت اسم الأمن القومي بأن كل رقم غير مسجلة بياناته يُحذف. نحن معكم في المطالبة بحرية التعبير، لكن لو أطلقنا هذه الحرية ماذا سيكون رد الفعل؟

**أمينة شفيق (كاتبة وصحفية بمؤسسة الأهرام):**

لقد أشار الدكتور إسماعيل سراج الدين في المحاضرة إلى حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان عبر أجيال اتخذت من حرية التعبير جزءًا من كل، بمعنى أنه لا يمكن في مجتمع ما مناقشة حرية التعبير بدون مناقشة حرية التنظيم وحرية الحركة لأنهما الأساس. والحريات الثلاث معًا تشكل الديمقراطية الحقيقية التي تبني المجتمع، وبالتالي، لا يمكن أن أقبل مناقشة حرية التعبير فقط في حين أننا في حاجة إليها ضمن المجموعة الأخرى التي لابد أن تتاح ليس فقط من أجل الاستمتاع بالحريات، ولكن لكي ندفع المجتمع لمزيد من الحركة والمشاركة العملية والمزيد من مشاركة العالم في صياغته الجديدة. إن حرية التعبير ليست حرية الفرد، ولكنها تعني تعبير الأفراد عن مصالحهم بشكل متساوٍ لدى القانون وأمام القانون، وبالتالي، نجد المجتمع كله منظَّمًا ويتحاور حوارًا يسهم في بناء ثقافة المجتمع. ولا يوجد هناك فكر يهدم مجتمعًا، وعندما كان لهتلر فكره النازي، فإن الفكرة نفسها لم تهدم ألمانيا، بل الذي هدم ألمانيا هو أن هذا الفكر تحالفت معه قوى رأسمالية تريد أن تسيطر. وفي مجتمعنا المصري، توجد الكثير من القضايا التي يجب أن نهتم بها، مثل الاستبداد والفساد وتزوير الانتخابات، وغير ذلك، إن الحريات التي يمكن أن تنفع المجتمع المصري هي الحريات التي تتاح لها في الوقت الذي تحارب فيه الفساد والإرهاب والاستبداد وكل ما هو زيف في المجتمع، لكن حرية التعبير المطلقة لا تصلح في هذا المجتمع.

**مها عبد الفتاح (نائب رئيس تحرير أخبار اليوم للشئون الخارجية):**

يعيش العالم الآن هزة كبيرة لفرط التغيير الذي يحدث فيه، وتمثلت المعركة الأخيرة للإفصاح عن حريات التعبير في الهامش الذي أثير في الأعوام السابقة، وهو هامش لا بأس به وأثمر إيجاد مجتمع مدني وتربية سياسية سريعة، لا نستطيع إنكار كل هذا ومن الطبيعي أن يكون هناك أناس كثيرون لا يرضون عن كل هذا، لأن لكل فعل رد فعل، وليس من الممكن منع الناس من التعبير بعد أن تم فتح

المجال لهم. إن العالم كله اليوم في تغيير غير معقول، ولا أحد يستطيع الوقوف أمام هذا التغيير، ولذلك أعتقد على الرغم من كل شيء أنه لا أحد يستطيع الوقوف أمام حرية التعبير، لأن هذا مستحيل.

**مصطفى العبادي (أستاذ التاريخ القديم بقسم الآثار كلية الآداب جامعة الإسكندرية):**

أهنئ مكتبة الإسكندرية بالندوة رقم مائة، وهذا الرقم لطيف لأن في مكتبة الإسكندرية القديمة، وفي الموسيون مركز البحث العلمي بها كان متوسط عدد العلماء مائة، وكانت حرية البحث العلمي مكفولة ومطلقة، لكن الحرية السياسية لم تكن مكفولة. إننا نعيش الثورة المعرفية، ولا يستطيع أحد حجب المعرفة عن جميع سكان الأرض، لكن المشكلة التي نواجهها على المستوى الوطني والمستوى العالمي هي المواجهة والمقابلة بين قوة الحاكم وقوة الفرد. وفي العصر الحديث، زادت قوة الحاكم كثيرًا، أذكر مؤرخًا كان أستاذًا لي، وسألنا ذات يوم: أتظنون أن الفرد في العصور الوسطى شرقًا وغربًا كان أكثر حريةً؟ وكان جميعنا يعتقد أن في العصور الوسطى كان الإنسان أقل حرية، ولكن قال الأستاذ إن السلطة التنفيذية الآن تملك من القوة في بلد مثل فرنسا ما يمكِّنها من القضاء على ثورة مثل الثورة الفرنسية في مهدها. إن المواجهة بين قوة السلطة التنفيذية وقوة الفرد تقع على طرفي نقيض، والسلطة التنفيذية قادرة الآن بوسائل مختلفة على أن تقيد الفرد وتمنعه من أن يعبر عن نفسه التعبير الأمين الصادق. وكما ذكر الدكتور إسماعيل سراج الدين أبا العلاء المعري، فسأختتم بأبيات لأبي العلاء تعبر عن الفكرة الأخيرة التي أشرت إليها:

يا ملوك البلاد فزتم بنسء العمر والجور شأنكم في النساء
مالكم لا ترون طرق المعالي قد يزور الهيجاء زير نساء
يبتغي الناس أن يقوم إمام ناطق في الكتيبة الخرساء
كذب الظن لا إمام سوى العقل مشيرًا في صبحه والمساء
فإذا ما أطعته جلب الرحمة عند المسير والإرساء

**تهاني الجبالي (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا):**

تحدث الدكتور إسماعيل سراج الدين عن حق التعبير، ثم تحدث عن حرية التعبير والرأي والبحث العلمي، ويهمني في هذا المقام الحديث عن الحق الثابت الذي لا يحتمل أن يتحدث فيه أحد لأنه حق يستند للإرادة الدستورية لأي شعب، وهذا الحق قد يرد عليه في إطار الممارسة والحرية الضغوط والقيود، الاستبداد ثم الانفراد. إن الإقرار بوجود الحق يمنحنا استقرارًا في ضميرنا وفي وجداننا بأنه حق، ولا يجوز لأحد أن ينازعنا فيه. النقطة الثانية أن الدكتور إسماعيل سراج الدين

تحدث عن المتغيرات وإعادة هيكلة العالم، فمن المفترض أن إعادة هيكلة العالم حتى بالآليات التي تحدث عنها تستدعي منا ضمير المثقف في مواجهة ملاءمات السياسي، ودون هذا الضمير لن نعرف أين سيذهب هذا العالم، مما يستدعي منا السؤال الذي تم التعبير عنه بشكل اجتُزئت فيه من تاريخنا بعض الومضات المضيئة حول كيفية تقوية الذات الثقافية، إن هذه قضية مهمة حول كيفية رد الذات وكيفية رد الاعتبار لأنفسنا، وإذا جاز أن هذه الومضات كانت موجودة، فإنه يجاورها مراحل محن وانحطاط، فأيهما سنختار؟ وهل سنتجاوزها بالتفكير لأنهم رجال ونحن رجال، والرجولة في هذا السياق صفة وليست كناية عن النوع. النقطة الثالثة تتصل بالقضية الكبرى المطروحة لمجتمعاتنا وفي العالم وهي حرية الفرد في مواجهة مسئولية الدولة. هذه المغالطة التي تكرس في هذه المرحلة آن لنا أن نواجهها، إن الدولة لم تكن يومًا في مواجهة الفرد والمواطن، بل من المفترض أنها خادمة لهذا المواطن، فكيف يمكن أن تكون في مواجهته إلا بالاستبداد الذي يُرد على عقبيه احترامًا للحق. لقد استوقفني في حديث الدكتور إسماعيل سراج الدين الحديث عن حدود الإطار المجتمعي، السؤال هو من سيضع الحدود لهذا الإطار؟ ومن سيحدد أن من سيراه ليس هو حد الأمان للجماعة ولا هو حائط الدفاع الجماعي؟ وفي هذا المقام، أقف بقليل من التواضع أمام تجربة الشعب المصري، وقليل من التواضع أمام ما يملكه المخزون الشعبي المصري من تجارب فكرية تعبر عن نفسها ربما في بعض الأحيان. وإذا كانت حرية التعبير الآن تتجسد في ثقافة احتجاج، أو في قدرة على مناقشة القرار، فإن الشعب المصري يبدو في بعض الأحيان متجاوزًا حدود من يتحدثون باسمه ويبدو أكثر نضجًا مما نتصور، إن علينا إعادة النظر فيما يبدو وكأننا نقدم على تعليم هذا الشعب، لأن هذا الشعب يستطيع أن يعلمنا الكثير وكل ما يحدث حولنا ينبض بهذا. كذلك، تحدث الدكتور إسماعيل سراج الدين عن التجارب في حماية الحق، وقد استدعيت أربع تجارب أو أربعة نماذج من القضاء الدستوري الأمريكي والمعالجة الدستورية الأمريكية لحماية الحرية التعبير، وأنا حزينة لأنني كنت أتصور أننا بحاجة إلى قراءة تجربة مصر، فأين تجارب مصر في هذا المقام؟ إن ضميري كقاضٍ دستوري هو أننا نملك إطارًا لمناقشة الحق والخبرات في الرأي والتعبير والبحث العلمي، ولدينا أربعون عامًا من القضاء الدستوري في مصر، ونحن بحاجة لقراءة هذا الإطار كما كرسته المحكمة الدستورية لأنه يملي إرادته على المجتمع بأكمله فلا يجوز لا لسلطة تنفيذية ولا تشريعية ولا قضائية ولا لأفراد أن يتجاوزوه، ومثل ذلك ما عبرت عنه المحكمة في أحد أحكامها الهامة حول حرية الصحافة في مجال مناقشة مسئولية رئيس التحرير، وهذا الحكم التاريخي يحوي مبادئ تشكل إطارًا دستوريًّا لا يجوز لأحد أن يتجاهله، وهذا النموذج واحد لأن التجارب عديدة ونحن بحاجة للاستفادة من التراكم الصحي في هذا المجتمع خاصةً إعمال مسئولية المؤسسات، لأنه ليس كل ما يُطرح حولنا لم نمارسه ولم نناقشه ولم نقضِ فيه فيما بيننا، وأتمنى أن تنظم مكتبة الإسكندرية التي فتحت ملف حرية الرأي والتعبير ندوة في إطار هذا المنتدى حول الإطار

الدستوري لتطبيق هذا الحق على أرض الواقع لأنه سيحمل الكثير من المفاجآت حول كثير مما يحدث في إطار مجتمعنا. النقطة الأخيرة تتعلق بالمشاركة في صناعة مستقبل العالم، وسأنضم إلى الأستاذة المناضلة أمينة شفيق فيما قالته لأن حرية التعبير والرأي والبحث العلمي إطار لا يمكن أن يكون بديلاً عن المشاركة في الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن هذا الإطار يبدو فارغًا بدون التعبير عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ونخرج من دائرة الحديث عما يهدد المجتمعات وما يهدد الفرد وما يمكن أن ينتهك من حقوق، لأن الحق في الأساس يحمي حقوق مجتمعه، وهذا الحق بدونه تصبح كل هذه الحقوق جميعها منتهَكة لأنها ستكون واقعة تحت طائلة الاستبداد دون أن نجد أحدًا يرد هذا الاستبداد علينا.

**إبراهيم بدران (وزير الصحة الأسبق):**

أشكر مكتبة الإسكندرية وأشكر الدكتور إسماعيل سراج الدين على هذا الجهد الخلاق، وأود الإشارة إلى أن الفكر والتعبير يحتاجان إلى تعليم وتربية، فأين نحن من ذلك؟ كما أن هناك تعادلية بين العقل والقلب، وحالهما في مصر في اعتقادي كطبيب ليس سليمًا صحيًّا، لذلك لابد من الاهتمام بالتعليم كأولوية أولى لتحقيق كافة المظاهر الأخرى.

**محمد صابر عرب (رئيس دار الكتب والوثائق القومية):**

لا يحتوي تاريخنا العربي كله على ومضات من الأمثلة التي تم تقديمها، ولكن هناك تاريخ من القهر لاسيما في مجال الفكر وخاصة في مصر في إطارها العربي والإسلامي، وهناك نماذج كثيرة يندى لها الجبين فيما يتعلق بتراثنا. وسأنطلق من التأكيد الذي تحدثت عنه الأستاذة الكبيرة أمينة شفيق من أن الحرية المجردة لا تؤدي إلى الهدف ولكن الحرية في إطار مؤسسي. إن الحرية على إطلاقها ستكون مثل آلاف البشر يتحدثون في وقت واحد ولا أحد يسمع الآخر. لابد أن تكون الحرية في إطار مجتمع مؤسسي، إن الحرية لم تعد قضية ولكنها أصبحت ضرورة في المجتمعات، أي ليس من قبيل المصادفة أن تكون المجتمعات التي تقدمت في العالم هي تلك التي تبنت الديمقراطية بالمعنى الصحيح، وبالتالي فإن المجتمعات التي تخلفت في العالم هي تلك التي اتسمت بقدر من القهر. وهناك نموذج من التاريخ، فمصر في عصر محمد علي كانت ثالث دولة في العالم على مستوى التنمية، وبمجرد انقضاء دور محمد علي كشخص ماتت التجربة. وفي عامي ١٩٠٤ و ١٩٠٥ كان إسماعيل باشا أباظة -وكان أحد أعضاء مجلس الشورى النواب- يقف للخديوي ويقول له إنه لابد من وقف الاتجار بالرتب والنياشين وإنه يجب أن ينظر إلى الرعية وإنه رجل ظالم، إلى هذا الحد كان المجتمع المصري في ظل الأفكار

الجديدة يمارس الحرية التي رسخها الدكتور طه حسين في إطار علمي. والسؤال هنا هو ماذا حدث للمجتمع المصري؟ كانت هناك نخبة ثقافية واجتماعية متميزة، وكان هناك حراك اجتماعي وسياسي متميز، نحن نستنطق من التاريخ نماذج حدث فيها انقطاع مفاجئ، لذلك عندما نبحث عن حلول لابد أن نتوقف عند هذه النماذج، وماذا حدث؟ وكيف الخروج؟ وما هو الطريق نحو المستقبل؟

**حلمي النمنم (نائب رئيس تحرير مجلة المصور):**

إن جزءاً من مشكلة الحرية يتضمن مشكلة ثقافية ومشكلة دولية أيضًا متعلقة بالنظام الدولي وبمجتمع المعلومات وسيطرة قوة واحدة، لكن ما يعنيني في هذه الندوة هو انعقادها في ظل أزمتين حقيقيتين، وكل منهما تمثل خطرًا وطنيًّا حقيقيًّا على مصر: الأزمة الأولى هي المشروع القانوني الذي يدبَّر لوأد حرية التعبير. أيضًا، ما يحدث على حدودنا الجنوبية في السودان، ففي ٢٠٠٣ تعرض العراق للاحتلال بسبب وجود حكم استبدادي يقوده طاغية، ولم نتعلم الدرس، وأظن أن التجربة تتكرر الآن بشكل آخر في السودان، فالسودان على وشك الانتهاء، وما يحدث فيه هو أن هناك حاكمًا انقلب انقلابًا عسكريًّا ووأد الديمقراطية وقام بطرد الشعب لكي يكون هو الحاكم الأوحد، وأتمنى من القائمين في مصر استيعاب هذه المسألة خاصةً ما يتعلق بوأد الحرية والبث الفضائي. أود أيضًا الإشارة إلى أن الوحدة الوطنية منتهكة في مصر منذ عام ١٩٧٢. وأود في هذا السياق أيضًا أن أبدي دهشتي من الذين وقفوا في مجلس الشعب يعيبون في قانون الاحتكار بينما هناك العشرات الذين يُقتلون أمام أفران الخبز من أجل الحصول عليه. يجب أن نتحدث عن حرية التعبير من أجل الوحدة الوطنية، ومن أجل القضاء على الطغاة والفاسدين.

**سعيد حسن زلط:**

هناك بعض التساؤلات حول وضع مكتبة الإسكندرية، وهل يشرف الجهاز المركزي للمحاسبات على حسابات مكتبة الإسكندرية؟ أيضًا أتساءل عن زوار المكتبة، ولماذا لا توجد مقاعد كافية في منطقة الفناء الخاص بالمكتبة، كذلك لا توجد ثلاجات للمياه أو أية وسائل أخرى لراحة الزوار في فناء المكتبة. كذلك أرجو من الدكتور إسماعيل سراج الدين أن يتابع معاملة رجال الأمن للزائرين في المكتبة.

**أحمد فهمي:**

هل نحن نفعل ما نقول أم نتحدث فقط؟ هل نؤمن بما تحدثت عنه المنصة الآن من حرية التعبير؟ أعتقد أننا مازلنا في مرحلة الكلام فقط على اعتبار أننا جزء من العرب وكما قيل إن العرب

ظاهرة صوتية. وفي هذه القاعة منذ خمس سنوات عُقد مؤتمر لحرية التعبير، وكان يجلس على المنصة الدكتور إسماعيل سراج الدين والدكتور جابر عصفور، وكان لي رأي في المؤتمر مقسَّم إلى قسمين الأول خاص بموضوع المؤتمر وهو حرية التعبير، والجزء الثاني خاص بإدارة الدكتور جابر عصفور للمناقشة، وكان كلاهما بالسلب، وكانت النتيجة أن الدكتور جابر عصفور الذي نعرفه منذ سنوات ونقدِّره غضب من رأيي بطريقة قوية فاجأت الحضور أيضًا. أيضًا استضاف هذا المنتدى في مطلع هذا العام (٢٠٠٨) السيدة الوزيرة عائشة عبد الهادي وعبرت عن رأيي بصراحة عن أداء الوزارة في عهدها، وذكرت عشرة أسباب لهذا الرأي منه الشباب الذين يغرقون في البحر والبطالة وعدم مناسبة الأجور للأسعار، وفي النهاية، كانت لدي الشجاعة أن أطلب من الوزيرة تقديم استقالتها حفاظًا على تاريخها النقابي المشرف، فهاجت القاعة وماجت وكانت مفاجأة بالنسبة لي. نحن نحتاج إلى الانتقال إلى مرحلة أخرى، وهي المرحلة التي تتخطى الرأي إلى التنفيذ.

**سلطان أبو علي (وزير الاقتصاد الأسبق):**

أتفق مع الدكتور إسماعيل سراج الدين فيما ذكره من أن المسلمين كانوا يتميزون بالسماحة، وكما ذكر القرآن الكريم ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾، لكن توجد الآن قوى ظلام وتكفير والسؤال هو ماذا حدث؟ أعتقد أن السبب الرئيسي هو فشل الأنظمة في الدول العربية والإسلامية في تحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية والثقافية، وفشل نظم التعليم التي أشار إلى أهميتها الدكتور إبراهيم بدران. وأود في هذا السياق أن أذكر واقعة عمر بن الخطاب عندما وقف ليخطب وهو يرتدي لباسًا طويلاً، ففي هذا الوقت كان هناك تموين يتم توزيعه على كل فرد يقدَّر بثلاثة أمتار، فقال له أحدهم :"كيف تكتفي بالأمتار الثلاثة من القماش ولباسك طويل وأنت رجل طويل القامة ونحن لا نكتفي بها؟" كذلك أذكر قضية منتصف الخمسينيات عندما كانت الهند أكثر تخلفاً من مصر ويوغسلافيا، فأصر نهرو على تبني الديمقراطية وتحمل ما حدث من جراء حرية الرأي والتعبير، ولننظر الآن أين موقع الهند مقارنة بمصر ويوغوسلافيا. لابد من أن تكون هناك قيادة ترى أهمية لهذا الموضوع وتفسح المجال لكي تكون هناك حرية تعبير، ولابد من أن يكون هناك إطار مؤسسي يرعى هذا الأمر وألا يتم التنكيل بمن يعبر عن رأي، وهذا للأسف غير وارد في الدول النامية.

**جابر عصفور:**

لدي تحفظ على الإشارة إلى الماضي، فنحن أحيانـًا نشير إلى بعض نقاط الماضي المضيئة ولا نذكر أن هذه النقاط المضيئة محاطة بالآلاف من النقاط السوداء، نحن نشـير إلى أبيـات أبي العـلاء المعري، ومن قبله أبو نواس الذي قال:

ما جاء من أحـدٍ يخبر أنه  في جنة مذ مـات أو في نـارِ

وقال أيضًا:

يا أحمد المرتجى في كل نائبةٍ  قم سيدي نعصِ جبار السموات

و لم يحدث له أي شيء. لكن بشار بن بُرد، الذي عاش قبله بسنوات قليلة قُتل عندما اقترب من الخط الأحمر، ويوجد ما لا يقل عن ثلاثمائة أديب وشاعر وفيلسوف قُتلوا في التراث الإسـلامي، وهنـاك وثائق في الكتب التاريخية لتحريم بعض المعارف ومنها الفتوى الشهيرة لبهاء الدين السبكي في تحـريم دراسة الفلسفة، والمثل المشهور "من تمنطق تزندق". ولهذا أتحفظ إزاء الإشارة إلى الماضي، فالماضـي ليس كله جميلاً وليس كله معتمًا، هناك نقاط مضيئة وعلى من يذكر أي شيء عن الماضي أن يـربط كل منطقة مضيئة بسياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي. والآن، لدينا سياق اجتماعي وثقافي نعـيش فيه يأخذون من هذا التراث نقاطه المظلمة التي تتسبب في وجود قضاة لا يترددون في فصل الزوج عن زوجته وقضاة آخرين لا يترددون في إصدار أحكام من قلب الشريعة السمحاء. إن القضية ينبغـي أن توضع في إطارها، لأن حرية التعبير كانت دائمًا مهددة في الماضي، ولكن لحسن الحظ كانت توجـد دائمًا مقاومة حتى في أشد نقاط التاريخ الإسلامي سوادًا، وهذا الدرس من الماضـي يعلمنـا شـيئًا أساسيـًا: إن من يريد حرية التعبير عليه أن ينتزعها بالكناية وبالرموز أو بطريقة شجاعة قد تؤدي به إلى القتل أو إعلان الحرب عليه كما حدث في بعض الحالات، ولا يمكن أن تأتي حرية فكر أو تعـبير ممن ليس مستعدًّا لأن يدفع ثمنها، فلابد أن نبدأ أولاً بأنفسنا وبالحوار وبالتعليم، وبعد ذلك ننتزع هذه الحرية انتزاعًا، و لم أعرف في مدى التاريخ العربي أو غير العربي أي دولة منحت شعبها حرية التعـبير طواعيةً.

**إسماعيل سراج الدين:**

أود الإشارة إلى بعض الأمور، ودائمًا ما أندهش من رد فعل الناس في قولهم من أن هذا مجرد كلام، على الرغم من أنه لا توجد فكرة صارت إلى واقع في العالم إلا لأن هنـاك أناسًـا طرحوهـا وتكلموا عنها وأعادوا فيها الحديث لأكثر من مرة. وعندما نعود إلى التاريخ في محاكمة عرابي، نجـد

أن وولفريد أوين Wilfred Owen في إنجلترا كان يدافع عنه وكان في رأيه أن الاحتلال البريطاني خطأ، على الرغم من أن هذا الرأي لم يكن رأيًا سائدًا في إنجلترا وكان مرفوضًا تمامًا وكانت إنجلترا الإمبريالية في عصر فيكتوريا، وعندما نصل إلى الحرب العالمية الأولى، نجد أن هناك الكثيرين الذين عبروا عن خروجهم عن هذه السياسة و لم تكن لهم الغالبية العظمى، حتى نصل إلى منتصف القرن فنجد أن الغالبية العظمى من الرأي العام في هذه الدول بدأت تعترف أن هناك ما يسمى بحق الشعوب، وكان هذا سابقًا للإعلان الدولي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨.

أما عن اختياري للنقاط المضيئة في التاريخ الإسلامي، فلم يكن المقصود السرد التاريخي، لكن كنت أود التوضيح أنه توجد في تاريخنا فترات نعتز بها، عندما كانت دول العالم الإسلامي هي السيدة بلا شك، وإذا كان هناك ثلاثمائة حالة قمع في التاريخ الإسلامي، فإنه من الممكن أن أسرد ثلاثة آلاف حالة في الدول الأوروبية وغيرها. ولا يوجد شك أن في هذه الفترة التي انتعشنا فيها، كان لدينا قدر من السماحة أكثر مما كان يوجد في أوروبا، ولذلك كان عندنا هذا الانتعاش وهذه الثقة المحدِّدة للذات والتي دفعت بدورها العلم والمعرفة وغير ذلك من الإنجازات الثقافية والعلمية في هذه الفترة.

وعندما نتحدث عن واقعنا اليوم، فإننا نقوم بصياغة جديدة لأنه لا توجد هناك صياغة جاهزة، إننا لا نتحدث هنا عن تجربة الدكتور طه حسين، بل أردنا أن نبين أن هذه المعركة كانت أساسية في كل لحظة من الزمن. إننا نبين أيضًا أننا لابد من أن نفكر بطريقة جديدة لأن العالم نفسه يتغير مفهومه بما في ذلك حرية إطلاق الكلمة على الـFaceBook وغيره. هناك مفاهيم وتصورات جديدة للعالم، كما أن هناك علاقات جديدة ما بين المنتج والمستهلك لتداول المعلومات والتواصل، وبالتالي، فإن هذا الفكر الجديد يتطلب أن نفكر بأمانة كمثقفين، وليس الأمر أننا سنعلم الشعب وسنتعلم منه، لكننا أولاً نحاول فهم الواقع المتغير الذي يحيط بنا، لأن دروس الماضي لا تنفع ولا استشراف المستقبل سينفع إذا انقطعنا عن الواقع الذي نعيشه. ومن الممكن لهذا الواقع أن يتغير بالكلمة، والكلمة تحتاج إلى أن يكون الشخص لديه الصدر الرحب للاستماع إلى الرأي والرأي الآخر، وخاصة الكلمة المستفزة لأنها الكلمة التي تحتاج إلى الحماية، فالكلمة المقبولة بطبيعتها لا تحتاج إلى حماية قانونية أو مجتمعية لأنها بالفعل مقبولة لدى الجميع.

**جابر عصفور:**

نختتم الجلسة بشكر الدكتور إسماعيل سراج الدين على محاضرته القيمة، وإلى اللقاء في منتدى الحوار القادم الأول بعد المائة.